

Reinsurance risks and their reflex on the financial performance of the National Insurance Company
Applied Research in Maritime Insurance Branch

headekatta@gmail.com

هالة ناصر كاطع

alaa@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

المعهد العالي للدراسات المحاسبية

أ.م.د. علاء عبد الكريم البلداوي

والمالية

المستخلص

تناول البحث مخاطر إعادة التأمين وتأثيرها في الأداء المالي لشركة التأمين الوطنية بالتركيز على الإعادة في فرع التأمين البحري إذ هدف البحث لتوضيح تأثير المخاطر الناتجة عن عمليات إعادة التأمين في الأداء المالي للشركة موضوع البحث، وتتلخص مشكلة البحث بـ (أن الاعتماد المتزايد على عمليات إعادة التأمين له تأثير سلبي على الأداء المالي لشركة التأمين الوطنية وفرع التأمين البحري عينة البحث) وقد نتج عنها فرضية رئيسية تعكس هذه العلاقة، ولأجل اختبار الفرضية تم جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات البحث وذلك بالاعتماد على المنهج الاستقرائي والاستدلالي في تحليل المعلومات للتقارير المالية لشركة التأمين الوطنية لفرع التأمين البحري للمدة من سنة ٢٠١٠ ولغاية ٢٠١٧، واستعمال (مؤشر الاحتفاظ) للقياس عن عمليات إعادة التأمين، و (معدل الفائض المالي التأميني) للقياس عن الأداء المالي. ولغرض الحصول على النتائج تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية بما يتناسب مع طبيعة البيانات المجمعة، إذ استخدام البرنامج (SPSS) Statistical Package for the Social Sciences لحساب معادلة الانحدار، معامل التحديد، اختبار F.

وفي ضوء هذه النتائج توصل الباحث إلى عدد من الاستنتاجات التي تخص الجانب التطبيقي، وأهمها (أظهرت نتائج التحليل المالي والإحصائي إلى وجود علاقة تأثير معنوية لمؤشر نسبة الاحتفاظ لفرع التأمين البحري في الفائض المالي، وبالاعتماد على الاستنتاجات التي توصل إليها البحث فقد تم تقديم مجموعة من التوصيات إلى الشركة المبحوثة التي تنسجم مع واقع البحث، أهمها (ضرورة إعادة نظر الشركة بسياساتها الاحتفاظية والى تقليل نسبة الإعادة إلى الحد المناسب).

الكلمات المفتاحية: مخاطر إعادة التأمين، المؤمن (الشركة المسندة)، معيد التأمين، مؤشر الاحتفاظ، الأداء المالي، معدل الفائض -التأميني- المالي.

ABSTRACT

The research dealt with the risks of reinsurance and its impact on the financial performance of the National Insurance Company by focusing on reinsurance in the marine insurance branch. Negative impact on the financial performance of the NICs and the Marine Insurance Branch. The research sample resulted in a main hypothesis that reflects this relationship. Lee in the analysis of financial information reports National Insurance Company of the branch of marine insurance for the period of 2010 until 2017, and the use of (retention) for measuring the re-insurance operations index, and (insurance financial surplus rate) to measure financial performance. For the purpose of obtaining the results, a number of statistical methods were used according to the nature of the collected data.

In the light of these results, the researcher reached a number of conclusions concerning the applied side, the most important of which (the results of financial and statistical analysis showed that there is a significant effect of the retention ratio of the maritime insurance branch in the financial surplus, and based on the conclusions reached by the research has been made a set of recommendations To the researched company that is consistent with the reality of the research, the most important (the need to review the company retention policy and to reduce the rate of return to the appropriate extent).

Keywords: reinsurance risk, insurer, reinsurer, retention index, financial performance, surplus-insurance-financial ratio.

من الملاحظ في عصرنا هذا نظراً للتقدم الاقتصادي والفني على التوالي وما واكبه من تطور في المشاريع وتوسعها وكبر حجمها وكذلك المؤسسات وتطور وسائل النقل وزيادة مخاطرها فإن قبول التأمين على مثل هذه الأخطار من الممكن أن يعرض شركة التأمين للانهايار المالي، والإفلاس أحياناً إذا ما تحقق الخطر المؤمن عليه وهنا تتحول عملية التأمين إلى مغامرة فحينها تكون قيمة الخطر أو المخاطر التي تواجهها إحدى شركات التأمين أكبر من القدرة التي تستطيع تحملها حيث يمكنها في هذه الحالة أن تؤمن على جزء من تلك الأخطار لدى شركات تأمين أخرى ويطلق على هذه العملية "إعادة التأمين" إعادة التأمين تعتبر وسيلة لتوزيع وتشتيت الخطر على عدد كبير من شركات التأمين وبذلك يكون الخطر قابلاً للتأمين وقد يشترك أكثر من مؤمن في التأمين على عملية واحدة، ومن الضروري أن تتوفر الأمانة الكاملة بين شركة التأمين وشركة إعادة التأمين ويظهر أنه ليس للمؤمن له أي حق اتجاه شركة إعادة التأمين فيما يتعلق بالوفاء بالتزاماته لأن شركة التأمين (المسندة) مسؤولة بالكامل أمام المؤمن له. عند استعمال المؤمن (الشركة المسندة) هذه التقنية (إعادة التأمين) يجب أن يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة عناصر أساسية تتمثل فيما يلي (Blondeau, 2003:518):

- يجب التحديد وبدقة لعقود التأمين التي تستوجب إعادة التأمين عليها، وتحديد نسبة التنازل المناسبة بما يتلاءم وحد الاكتتاب للشركة.
- تحديد نوع إعادة التأمين الأنسب لهذه العملية، فإذا اكتتبت شركة التأمين في أخطار متركزة في مكان وزمان معينين كالكوارث الطبيعية، بحيث أن تحققها يمكن أن يؤدي إلى انهيارها، فيمكن أن تختار هذه الشركات طريقة إعادة التأمين (stoploss).
- اختيار معيد التأمين الأفضل الذي يقدم عمولة جيدة في مقابل التنازل، والذي لا يتضمن خطر عدم الوفاء بالتزاماته لأنه كما هو معلوم هناك من يعرف إعادة التأمين على أنها تبادل الخطر التقني في مقابل خطر المقابل الخاص بمعيد التأمين، ولذلك يختار المؤمنون عادة معيد التأمين المصنف أو المنقط جيداً من طرف وكالات التصنيف أو التتقيط.

١- منهجية البحث

١-١ مشكلة البحث

على الرغم من أهمية إعادة التأمين لشركات التأمين من حيث تشتيت الخطر ألا أن الاعتماد المتزايد على عمليات إعادة التأمين يولد إلى هروب العملات الصعبة لخارج البلاد والتعرض بشكل أكبر إلى مخاطر إعادة التأمين وبالتالي انعكاسها بشكل سلبي على الأداء المالي لشركات التأمين.

١-٢ أهمية البحث

١. من المتوقع أن يسهم هذا البحث في إفادة شركة التأمين عينة البحث والجهات ذات الصلة ومتخذي القرار في إتباع الطرق والخطوات الممكنة التي من شأنها المساهمة في التقليل من مخاطر إعادة التأمين لفرع التأمين البحري.
٢. إفادة الباحثين لإجراء المزيد من البحوث في هذا المجال للإثراء المعرفي له.

١-٣ أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. تحليل نسبة الاحتفاظ لفرع التأمين البحري في شركة التأمين الوطنية.
٢. تحليل معدل الفائض المالي لفرع التأمين البحري في شركة التأمين الوطنية.
٣. بيان تأثير نسبة الاحتفاظ في معدل الفائض المالي لفرع التأمين البحري في الشركة المبحوثة.

١-٤ فرضية البحث

توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر نسبة الاحتفاظ في مؤشر معدل فائض النشاط التأميني/المالي ضمن كشف فرع تأمين بحري عند مستوى معنوية 0.05.

١-٥ منهج البحث

يركز البحث على المنهج الاستقرائي بالاعتماد على الكتابات ذات العلاقة بأدبيات الدراسة وعلى المنهج التحليلي الاستدلالي بالاعتماد على بيانات شركة التأمين الوطنية، وللفترة من ٢٠١٠ - ٢٠١٧.

٦-١ حدود البحث

أ. الحدود المكانية: - تم تطبيق البحث في شركة التأمين الوطنية.

ب. الحدود الزمانية: - تم اعتماد البيانات للسنوات (٢٠١٠ - ٢٠١٧).

٧-١ مجتمع الدراسة

أن مجتمع البحث هو سوق التأمين العراقي واختير مكان البحث في شركة التأمين الوطنية بوصفها الشركة الأم والرائدة، إذ تعتبر شركة التأمين الوطنية العامة، أعرق الشركات وأكبرها حتى الآن من حيث حجم أقساطها، احتياطياتها، وعدد العاملين فيها. أسست شركة التأمين الوطنية بموجب القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٠، برأسمال اسمي قدره (١) مليون دينار، وقد أقتصر عملها في بداية تأسيسها على التأمين على ممتلكات الدولة وأموالها واستيراداتها إلا أن أعمالها تطورت وتوسعت لا سيما بعد قرار تأمين شركات التأمين عام ١٩٦٤ مما زاد معها حجم عملياتها التأمينية وعددها وتعدد أنواع وأقسام التأمين التي تمارسها. بعد صدور قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ وعلى وفق متطلبات القانون المذكور أصبحت شركة عامة بموجب شهادة التأسيس المرقمة ٥٤ لسنة ٢٤/١٢/١٩٩٧ الصادرة عن وزارة التجارة/ مسجل الشركات، ونتيجة لتوسع عمل شركة التأمين الوطنية لتأخذ مكانها في ضوء التوسع الحاصل في المشاريع التنموية، فقد تم زيادة رأس مال الشركة إلى (٢٠) مليون دينار بموجب شهادة التأسيس المنشورة في الوقائع العراقية ذات العدد (٣٧٠٦) في ٢٦/١/١٩٩٨م، ومن ثم زيادته إلى (٦٠٠) مليون دينار استناداً إلى كتاب وزارة المالية المرقم (٨٥٨٣) في ١٣/٨/٢٠٠٢م وبعد ذلك تمت زيادة رأس مال الشركة من (٢) مليار دينار إلى (١٥) مليار دينار بموجب كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم ١٠٩٣٠ والمؤرخ في ١/٤/٢٠١٠ والمتضمن قرار مجلس الوزراء برقم (١٣٢) بتاريخ ٣٠/٣/٢٠١٠ وتزاول الآن أنواع التأمين كافة فضلاً عن الاستثمارات المالية والعقارية.

٢- التآطير النظري

١-٢ التآطير النظري بإعادة التأمين ومخاطره

١-١-٢ مفهوم إعادة التأمين

اختلف العديد من المتخصصين في التأمين مع المتخصصين في إعادة التأمين بشأن هذا الموضوع فمنهم من يتفق ومنهم من يعارض، وقد يعود السبب في ذلك إلى كون إعادة التأمين حدثاً نسبياً بالنسبة للتأمين حيث أن إعادة التأمين ظهرت بعد عدة سنوات. وبرز الاختلاف بشكل واضح حيث يورد بعض المتخصصين في التأمين من أن الاستقلالية وعدم التطابق لا تنفي أن تكون إعادة التأمين نوعاً من أنواع التأمين في حين هناك البعض يذهبون إلى ما هو أبعد من ذلك بحيث يجعلونها قسماً أو فرعاً من فروع التأمين ولا بأس عندهم من دمجها في شركة التأمين، وعلى الرغم من كل هذه المفارقات فهناك من يرى بان إعادة التأمين ذات طابع خاص من الحماية وتسمى (الحماية الثانية) بعد الحماية الأولى من التأمين فهي لا تأتي قبله لذلك نرى في بعض الأحيان يطلق عليها (تأمين التأمين) وهناك فرقاً بينهما، فالأولى ممكن أن تتم بدون وجود الثانية ولكن العكس غير صحيح حيث لا يمكن أن تتم إعادة تأمين بدون وجود التأمين أولاً. (عبد الرحمن، ٢٠٠٨: ٤)

٢-١-٢ تعريف إعادة التأمين

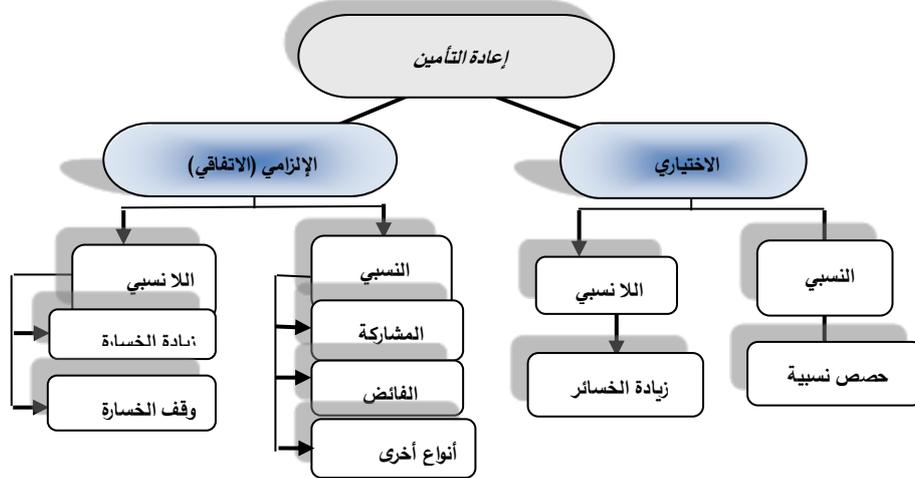
وردت عدة تعريفات حول إعادة التأمين، منها (قيام شركة التأمين بقبول الأخطار ذات المبالغ الكبيرة ومن ثم توزيع هذا الخطر بإعادة تأمين جزء أو أجزاء منه لدى شركات تأمين أخرى تقوم بالمشاركة بالجزء المخصص لها في تحمل الأخطار بحدود الأجزاء التي تقبلها وذلك مقابل دفع عمولة متفق عليها للشركة الأولى. وبالجزء المعاد تأمينه تعمل الشركة الأولى بهذه الحالة عمل التأمين بالوكالة على أن تبقى مسئولة مسؤولية مباشرة أمام المؤمن له). (المصري، ٢٠٠٩: ٣٠٩)

أو (أنها نشاط يتم بموجبه تحويل كل أو بعض الأخطار التي تعرض على مؤمن محترف (شركة التأمين الأصلية) إلى معيد التأمين (شركة متخصصة بإعادة التأمين أو شركة تأمين مخولة بممارسة أعمال الإعادة) مقابل حصول الثاني على مقابل مادي،

وذلك بهدف ضمان حالة من التناسق في محفظة المؤمن المحترف، حيث يتولى تحمل المسؤولية الكاملة أمام المؤمن لهم ويلتزم المؤمن بتعويض عن كل أو جزء مما يستحق لهم بنتيجة ما يتحقق من الأخطار المحولة إليه). (القضمانى، ٢٠١٦: ٢١)

٢-١-٣ أنواع إعادة التأمين وصورها

هناك نوعان من إعادة التأمين هما إعادة التأمين الاختيارية وإعادة التأمين الإلزامية (الاتفاقية) وكل من إعادة التأمين الاختيارية والإلزامية يمكن تقسيمها إلى إعادة تأمين نسبي وإعادة تأمين لا نسبي.



شكل (١) أنواع إعادة التأمين وصورها

Sources: John Wiley & Sons, Ltd, *Alternative risk transfer, integrated risk management through insurance, reinsurance and the capital markets*, Erik Banks, 2004: p80

تتوقف ترتيبات إعادة التأمين التي تقوم بها شركة التأمين بشكل أساسي على نوعية وحجم الأخطار التي تكتتب فيها وكذلك على حدود الاحتفاظ الملائمة للمركز المالي للشركة مع الأخذ بالاعتبار محاولة الإبقاء على مصاريفها الإدارية في أدنى مستوى، فهي تلجأ إلى الوسيلة الأفضل والأسهل في التطبيق والأضمن في توفير الحماية التأمينية ضد الأخطار. (الهلباوي، ٢٠٠٢: ٢٦٣)

٢-١-٤ تحديد حد الاحتفاظ للشركة المسندة

هو ذلك الجزء الذي تبقيه الشركة لحسابها من عملية إعادة التأمين معينة أو اتفاقية معينة أو من نوع معين من الأعمال. وعند هذه النقطة تبدأ عملية إعادة التأمين. (احمد وآخرون، ٢٠١٤: ١٧٣)، ولهذا فإن إعادة التأمين تبدأ بعد هذا الحد، وترجع أهمية تحديد حدود الاحتفاظ أو الأولويات بالنسبة لفروع التأمين المختلفة في عملية الاكتتاب إلى الرغبة في تحقيق الأهداف التالية (عبد العزيز، ٢٠١٦: ٧٤):

٢-١-٤-١ استقرار المعدل السنوي للخسارة

أي نسبة ما يخص السنة من تعويضات إلى ما يخص السنة من أقساط حيث أن: نسبة الخسارة = $100 * \frac{X}{Y}$
 X: ما يخص السنة من تعويضات
 Y: ما يخص السنة من أقساط

٢-١-٤-٢ تحديد الاحتفاظ الصافي والعوامل المؤثرة عليه

يعتبر تقدير المبلغ الذي تحتفظ به الشركة المسندة من كل عملية تأمينية محدد للمبلغ الذي يراد إعادة تأمينه حيث كلما زاد المبلغ المحتفظ به كلما زادت حصتها من الأقساط المدفوعة وقلت حصة معيد التأمين ونتيجة لذلك تقل قيمة التعويضات التي يدفعها معيد التأمين. (عريقات، ٢٠٠٨: ١٩٦)

وتؤثر العوامل التالية في تقدير المبلغ المحتفظ به من قبل الشركة المسندة:

أ- المركز المالي للمؤمن (الشركة المسندة) تتمثل متانة المركز المالي في زيادة قيمة رأس المال، وزيادة قيمة الاحتياطيات الفنية بأنواعها المختلفة، حيث كلما كان المركز المالي متين صار في استطاعته استيعاب جزء كبير من العمليات التأمينية التي يقوم بها وبالعكس. (Bahri ٢٠١٧: ٣٢٢)

- ب- **حجم العمليات التأمينية للمؤمن (الشركة المسندة)** ويقصد بها حجم الإصدارات الجديدة وعمليات التجديد التي يصدرها المؤمن (الشركة المسندة) ولنوع معين من العمليات التأمينية. حيث كلما زادت العمليات التأمينية لنوع معين من الأخطار كلما اقتربنا من تطبيق قانون الأعداد الكبيرة وتخفيض الانحرافات بين الاحتمالات المتوقعة والاحتمالات الفعلية، وبالتالي التقليل من التذبذب في النتائج. (سامية، ٢٠٠٦: ٦٥)
- ت- **خبرة المؤمن (الشركة المسندة)** ويقصد بها تاريخ نتائج المؤمن (الشركة المسندة) في الماضي من ممارسة هذه العمليات التأمينية. إذ كلما توفرت الخبرة الطويلة للمؤمن (الشركة المسندة) في التعامل مع هذا النوع من العمليات التأمينية أدى إلى زيادة حجم الجزء المحتفظ به لدى المؤمن (الشركة المسندة) من هذه العمليات وبالعكس.
- ث- **حجم الأقساط والأرباح المحققة في فرع التأمين:** أي زيادة في حجم الأقساط المكتتبه وحجم أرباح الشركة يؤدي إلى زيادة الاحتفاظ على ألا يتعدى احتفاظ الشركة المسندة نسبة معينه من الأقساط السنوية. (أبو الفضل، ٢٠١٥: ١).
- ج- **متوسط مبلغ التأمين:** كقاعدة عامة يجب ألا يزيد المبلغ المحتفظ به من أي عملية عن متوسط مبلغ التأمين للعمليات من نفس النوع. (السيفو، ٢٠٠٩: ٢٦٧)
- ح- **نوع التعاقف** ويقصد به نوع الحماية التأمينية التي تضمنها الوثيقة والمزايا التأمينية التي تضمنها.
- خ- **التشريعات التأمينية** حيث تلزم بعض القوانين والتشريعات التأمين المحلية شركات التأمين بضرورة إعادة نسبة معينه من العمليات التأمينية المقبولة لدى إحدى المنظمات الوطنية المتخصصة في إعادة التأمين. (مهدي، ٢٠١٠: ٤٢٢-٤٢٦)
- د- **نسبة الخسارة إلى حصيله أقساط التأمين** ويقصد به ملاحظة الخسارة النسبية خلال السنة السابقة عند تحديد الاحتفاظ، فالمؤمن (الشركة المسندة) عند تحديد احتفاظه، عليه أن يسترشد بالنتائج التي حققتها المحفظة في السنة السابقة، وعليه أن يوازي بين الخسائر وما يقابل الأخطار المؤمنة من أقساط التأمين. حيث كلما رجحت كفة الأقساط على كفة الخسائر كان ذلك دليلا على سير عملية التأمين بنجاح، وهي ظاهرة تنعكس ايجابيا على عملية تحديد الاحتفاظ. (أبو الهيجاء، ٢٠٠٤: ٩١)
- ذ- **تكلفة إعادة التأمين:** تعتبر تكلفة إعادة التأمين عاملا أساسيا في تحديد الاحتفاظ الصافي للشركة حيث تؤدي زيادة التكلفة والتحميل في أقساط إعادة التأمين إلى نتائج عكسية بالنسبة لتحديد حد الاحتفاظ لذلك كلما زادت قدرة إدارة الشركة في تخفيض التحويلات على أقساط إعادة التأمين التي تتحملها الشركة كلما أمكن الشركة تحقيق فائض أكبر. (رمضان، ٢٠١١: ٦٩)

٢-١-٥ الأخطار الناجمة عن إعادة التأمين

إن لهذه الصناعة على الرغم من فوائدها مخاطر عديدة ذات أثر على الفوائض المالية لشركة التأمين وكما مبين أدناه:

- أ- أن دفع الأقساط والعمولات والتعويضات يساعد على هروب العملات الصعبة إلى خارج البلاد. كما وان طبيعة الأخطار في البلدان النامية تكون أعدادها قليلة وأقياما عالية، وبما أن التأمين يعتمد عموما على قانون الأعداد الكبيرة لذلك فشرركات التأمين تلجأ إلى إعادة التأمين من خلال الشركات الأجنبية وهذا له تأثير سلبي على ميزان المدفوعات. أدى ذلك إلى تدخل بعض الحكومات بوسيلة أو بأخرى إلى وقف هذا التسرب. (يمينية وآخرون، ٢٠١٠: ١٣)
- ب- قد يبدأ سريان عقد إعادة التأمين بعد بدء سريان عقد التأمين الأصلي في بعض أنواع الإعادة بين المؤمن والمؤمن له ناجم عن بطء الإجراءات وتشابكها والتي قد تؤدي إلى تعرض المؤمن (الشركة المسندة) لاحتمال دفع التعويضات كاملة عند تحقق الخطر قبل إبرام عقد الإعادة، ومن الممكن أن يتعرض المؤمن (الشركة المسندة) إلى تسرب أسرارته وتسرب بعض العمليات إلى المنافسين دون قصد خلال عملية الإعادة. (زerman، ٢٠١٥: ٩٠)
- ت- العلاقة بين المؤمن (الشركة المسندة) ومعيد التأمين ليست تعاونية، فبالرغم من أن لدى الشركة اتفاقيات إعادة تأمين إلا أنها لا تعفى من التزاماتها المباشرة أمام المؤمن لهم في حالة فشل أو عدم قدرة شركات إعادة التأمين من الوفاء بالتزاماتها. (المعهد المالي، ٢٠١٦: ٢٥٩)
- ث- عندما يسند المؤمن (الشركة المسندة) جزء من أعماله لشركات الإعادة فإنه يقلل من خطر الاكتتاب لديه لكن بالمقابل يتحمل مخاطر ائتمانية من جانب الطرف الأخر وهي مخاطر عدم قدرة معيد التأمين على الوفاء بالتزاماته المالية لذلك من المهم بالنسبة للمؤمن (الشركة المسندة) أن يكون معيدي التأمين لديهم امين ماليا (SwissRe, Patrizha, 2004:9)

ج- انخفاض احتفاظ شركة التأمين (المسندة) من الأعمال المكتتب بها وتحويل جزء كبير منها إلى معيد التأمين مما يعرضها لمزيد من الأخطار بسبب الملاءة المالية للمعيد وانخفاض صافي الأقساط المكتتبه. وفي الأونة الأخيرة اضطرت شركات التأمين إلى زيادة معدلات الاحتفاظ بالنسبة للأخطار الكارثية المقبولة بسبب تعذر الحصول على الطاقة الاستيعابية المطلوبة من سوق إعادة التأمين. (حسن، ٢٠١٧: ١٧٢)

ح- خطر عدم ملائمة برنامج إعادة التأمين، والذي من الممكن أن يؤدي إلى صعوبات مالية كبيرة للشركة (IAIS,2000:10)، لذا ينبغي دراسة مدى حاجة شركة التأمين للحماية والتغطية عن طريق إعادة التأمين واختيار نوع الاتفاقية المناسبة مع تحديد شروط الاتفاقية. (حسان وآخرون، ٢٠١٦: ٨)

خ- خطر التضخم وأسعار الصرف، أن الزيادة في معدل التضخم تزيد من سعر صرف الدولار الأمريكي مما يقلل من قيمة رأس المال المتاح بالدولار الأمريكي وبالتالي القوة المالية لشركات التأمين من وجهة نظر معيد التأمين، أيضاً ستؤدي الزيادة في سعر الصرف إلى انخفاض حجم أقساط إعادة التأمين بالدولار الأمريكي مما يقلل من أهمية أعمال إعادة التأمين من وجهة نظر معيد التأمين. (MM Mousa,2017: 10-11)

٢-١-٦ أهم المشاكل البارزة عن انهيار معيد التأمين

قد يتسبب انهيار أو ضائقة معيد تأمين واحد في حدوث المشاكل التالية لشركات التأمين (المسندة) (٢٠١٥:٨، ESRB):

أ- عدم قيام معيد التأمين بدفع حصته من المطالبات.
ب- فقدان القدرة على إعادة التأمين مصحوبة بزيادة في أقساط إعادة التأمين التي تؤثر على أعمال شركات التأمين (المسندة) وعلى النتائج المالية.

ت- فقدان الاستثمارات المحتملة لشركات التأمين الأساسية في معيدي التأمين كأثر ثانوي، فقدان الاستثمارات المحتملة لشركات أخرى (مالية أو غير مالية) في معيدي التأمين، مما قد يؤثر على شركات التأمين المستثمرة في تلك الشركات.
ث- فقدان الثقة في قطاع (إعادة) التأمين.

وعلى هذا النحو، قد يتم تحفيز شركات التأمين لطلب إعادة التأمين من شركة ذات تصنيفات ائتمانية أفضل وتوقع أعلى من أنها ستفي بالتزاماتها، نظراً لأن شركات إعادة التأمين الكبيرة والمتنوعة بالفعل من الأرجح أن تستفيد من التصنيفات الائتمانية الجيدة، فإن التركيز الضيق للغاية لشركات التأمين على عدد من معيدي التأمين الكبار، يمكن أن يزيد على الأرجح من التركيز في السوق، ويحتمل زيادة التركيز في السوق مع عواقب محتملة لسوق التأمين إذا فشل أحد معيدي التأمين الكبار. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن الملاءة المالية تعالج خطر التخلف عن سداد الطرف المقابل وتحفز إلى جانب قواعد الإدارة السليمة للخطر شركات التأمين الأساسية على تنوع إعادة التأمين بالاقتران مع القسط الذي تم التنازل عنه إلى معيدي التأمين، ينبغي أن يكون رصيد الصد لرأس مال شركات التأمين (المسندة) كافي لتغطية تقصير معيدي التأمين.

(IAIS,2012:7)

٢-٢ مفهوم الأداء والأداء المالي في شركات التأمين

٢-٢-١ مفهوم الأداء والأداء المالي

أ- الأداء

يتصف بكونه مفهوماً واسعاً ومتطوراً، أن الاشتقاق اللغوي لمصطلح الأداء هو مشتق من اللغة اللاتينية (per former) لكن اللغة الانكليزية هي التي أعطت له معنى واضح ومحدد. والذي يعني تنفيذ مهمة أو تأدية عمل أو بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة. (زهور، ٢٠١٥: ٢٨)

ويشير مفهوم الأداء في عمومه إلى ذلك الفعل الذي يؤدي إلى إنجاز الأعمال كما يجب أن تتجز ويتصف بالشمولية والاستمرار، وكما يعكس في الوقت نفسه مدى قدرة المنظمة على التكيف مع مصطلحين مهمين في التسيير هما (الكفاءة والفعالية) (داود، ٢٠١٠: ٢١٧)، فهو قدرة المنظمة على البقاء والاستمرار في المستقبل (SABOLOVIĆ,2011:10)، من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة من خلال استخدام الوسائل والطرائق المناسبة من أجل بلوغ تلك الأهداف، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة

المالية والبشرية وعدم الهدر والضياع والإسراف للموارد مع تطوير البرامج والأساليب بما يتلاءم مع المتغيرات الداخلية والخارجية وذلك من أجل البقاء واستمرارية المنظمة. (العيبي، ٢٠١٣: ٢٨-٢٩)

أما المقصود بالأداء في شركات التأمين هو القيام بالأنشطة التي تمكن الشركة من القدرة على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها تجاه المتعاملين معها من حملة الوثائق وحملة الأسهم، مع عدم الإضرار بسوق التأمين. (طعيمة، ٢٠٠٥: ٣٣٢)

ب- الأداء المالي

يعد الأداء المالي من المقومات الرئيسة للشركات والذي بدوره يساعد على استمرارها ونموها ولكي يتمكن متخذو القرارات المالية من القيام بعمله بفاعلية وكفاءة، لابد من وجود أهداف محددة تحكم الأنشطة التي يقوم بها ويعمل على توجيه أفراد الشركة نحو تحقيق تلك الأهداف، فالمنظمات التي تسعى إلى تحسين الأداء المالي سواء أكان من حيث الربحية أو تخفيف الاعتماد على التمويل الخارجي أو توفير السيولة والقدرة على الوفاء بالتزاماتها، لابد من توجيه أفراد المنظمة قراراتهم نحو تحقيق تلك الأهداف المالية وبذلك يكون الهدف المالي مرشدا لهم وقراراتهم حيث أن المنظمة تقوم بالتخطيط المسبق لتحقيق تلك الأهداف. أن التخطيط السليم في الشركة هو أساس نجاحها والذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار نقاط القوة ونقاط الضعف في بيئتها الداخلية وكذلك الفرص والتحديات من البيئة الخارجية، ولابد أيضا من معرفة نقاط الضعف كي يتمكن متخذ القرار من اتخاذ إجراءات تصحيحية بشأنها لتجنب التهديدات من البيئة الخارجية. (الذنيبات، ٢٠١١: ١٨)

٢-٢-٢ أهمية وأهداف الأداء المالي ومؤشرات قياسه

٢-٢-٢-٢ أهمية الأداء المالي: بشكل عام يهدف الأداء المالي إلى تقويم أداء المنظمة من عدة جوانب لتساعد مستخدمي البيانات اللذين لديهم مصالح مالية لتحديد جوانب القوة والضعف في المنظمة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد المستخدمين لاتخاذ القرارات المالية. (نوفل، ٢٠٠٢: ٢٠)

وبشكل عام ممكن حصر أهمية الأداء المالي في انه يلقي الضوء على الجوانب الآتية (رحومة، ٢٠١٦: ٥٢):

أ- تقييم فائض وربحية المنظمة

ب- سيولة المنظمة

ت- تطور نشاط المنظمة

ث- مديونية المنظمة

ج- تطور توزيعات المنظمة

ح- حجم المنظمة

٢-٢-٢-٢ أهداف الأداء المالي

أن الأداء المالي ممكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية (الخطيب، ٢٠١٠: ٤٧):

أ- يُمكن المُستثمرين من متابعة ومعرفة نشاط المنظمة وطبيعته بالإضافة إلى متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة وتقدير تأثير أدوات الأداء المالي من فائض، ربحية، سيولة، مديونية، نشاط وتوزيعات على سعر الأسهم.

ب- يُمكن المُستثمرين من إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المنظمة.

ويسلط الأداء المالي الضوء على العوامل الآتية (عبد الغني، ٢٠٠٦: ٤١-٤٢):

أ- العوامل المؤثرة في المردودية المالية.

ب- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة.

ت- مدى مساهمة معدل نمو المنظمة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض وأرباح.

٢-٢-٣ مؤشرات الأداء المالي يركز الأداء المالي على استخدام مؤشرات لقياس مدى القدرة على تحقيق الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المنظمات حيث يساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المنظمة بفرص استثمارية في مختلف ميادين الأداء والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح (منصور وشحدة، ٢٠٠٣: ٢٩٦).

ويهتم الأداء المالي بالجوانب المالية في شركات التأمين وإعادة التأمين وهي أمور مالية تهم حملة الوثائق وحملة الأسهم والمستثمرين المتوقع دخولهم لقطاع التأمين، ويقاس الأداء المالي من خلال الفائض المالي والعائد على الاستثمار والملاءة المالية (عبيد، ٢٠١٦:٥٦).

وسنركز في بحثنا هذا على مؤشر مهم من مؤشرات قياس الأداء المالي وهو (الفائض - التأميني - المالي) إن أهمية فائض شركة التأمين هو أحد مؤشرات الأداء الرئيسية للقوة المالية لشركة التأمين حيث تنظر في أقساط التأمين والمطالبات وتغيير الاحتياطات ونفقات شركة التأمين. (MM Mousa, 2017:11)

٢-٣-١ تعريف الفائض المالي

هو الفرق بين الإيرادات (العمليات التأمينية) والمصروفات (العمليات التأمينية) عند نهاية العام المالي، فإذا زادت الإيرادات عن المصروفات كان فائضا ماليا وإذا كان العكس كان عجزا ماليا. (يوسف، ٢٠١٩:٨٥)

٢-٣-٢ مكونات الفائض المالي وأسبابه

يحدد (ألمحصى، ٢٠٠٨: ٣٢) مكونات الفائض المالي وهي: -

أ. الزيادة الحاصلة في أقيام موجودات الشركة.

ب. الأرباح الناتجة عن إلغاء أو استرداد الوثائق.

ت. المتبقي من المصروفات الإدارية ونصيب الشركة من المطالبات وأقساط إعادة التأمين والاحتياطات الفنية المخصصة من إجمالي الدخل.

ث. الربح الناتج من الاستثمار.

ويعزى وجود الفائض إلى أسباب أخرى وهي (سفيان، ٢٠١٥: ١٦):

أ- مهارة عمل خبراء التأمين وقدرتهم على قياس المخاطر بشكل دقيق.

ب- نجاح المدير في ضغط المصروفات مما يؤدي إلى تحقيق الفائض المالي.

٢-٣-٤ سوء استخدام إعادة التأمين وأثره على النتائج المالية لشركات التأمين

إعادة التأمين هي آلية لنقل الأخطار من شركة التأمين (المسندة) إلى طرف ثالث من أجل الحد من عدم اليقين المتعلق بتكرار وحجم الخسائر المستقبلية، تضع شركات التأمين عادة عدداً من عقود إعادة التأمين المختلفة، وهو ما يسمى ببرنامج إعادة التأمين، ان الحاجة إلى إعادة التأمين تتناسب عكسياً مع متانة وقوة وضع الشركة المالي وخبرتها وتنامي احتياطاتها وتطور أعمالها واستثماراتها وتنامي حجم الأعمال المتمثلة بالأقساط والكثرة العددية للأخطار ومعدل مبلغ الوثيقة عندها فمع توفر هذه بالزيادة تقل الحاجة إلى إعادة التأمين، كما وان الحاجة إلى إعادة التأمين تتناسب طردياً مع درجة خطورة عمليات التأمين المكتتب بها فمع تزايد درجات الخطورة تزداد الحاجة إلى إعادة التأمين.

أن الترتيبات والتخطيط الغير مناسب لبرامج إعادة التأمين وعدم مراعاة حجم أعمال الشركة وطبيعة أخطارها بالإضافة إلى مركزها المالي من شأنه أن يؤثر تأثيراً كبيراً في الفائض المالي وبشكل سلبي ويعتمد ذلك بشكل رئيسي على مدى خبرة إدارة الشركة في هذا الشأن من حيث، اختيار نوع شركة إعادة التأمين ذات التصنيف الجيد، وسعر الإعادة، وآلية اتفاقيات إعادة التأمين، فإذا أحسنت إدارة الشركة الاختيار من بين شركات إعادة التأمين العالمية، وراعت في اختيارها نسبة الإعادة وسعر الإعادة كان التأثير في الفائض المالي إيجابياً، وإلا كان التأثير سلبياً. كما أن الاعتماد المتزايد على الإعادة في اغلب أعمال الشركة يجعل منها مجرد وسيط ويولد في الغالب إلى تأثير سلبي على الفائض المالي للشركة.

٣- الجانب التطبيقي

٣-١ تحليل مؤشرات إعادة التأمين لفرع التأمين البحري في شركة التأمين الوطنية

تعرض هذه الفقرة تحليل مؤشر الاحتفاظ المتعلق بإعادة التأمين الذي تم اعتماده في البحث والذي يتم من خلاله تحديد مخاطر إعادة التأمين لفرع التأمين البحري في شركة التأمين الوطنية المبحوثة والتي لها أثر على مؤشر الفائض المالي المتعلق بالأداء المالي للشركة بسبب ارتفاع نسب أقساط الإعادة الصادرة.

كلما كانت نسبة الاحتفاظ منخفضة كلما دل ذلك على أن شركة التأمين مجرد وسيط بين المؤمن لهم وشركات إعادة التأمين، وتعكس هذه النسبة حجم أعمال وقوة شركة التأمين، ويجب ألا تقل هذه النسبة عن ٥٠% وعدم تحقيق هذه النسبة يوجب إعادة النظر في حجم عمليات إعادة التأمين الصادرة ويحسب معدل الاحتفاظ على وفق الآتي: معدل

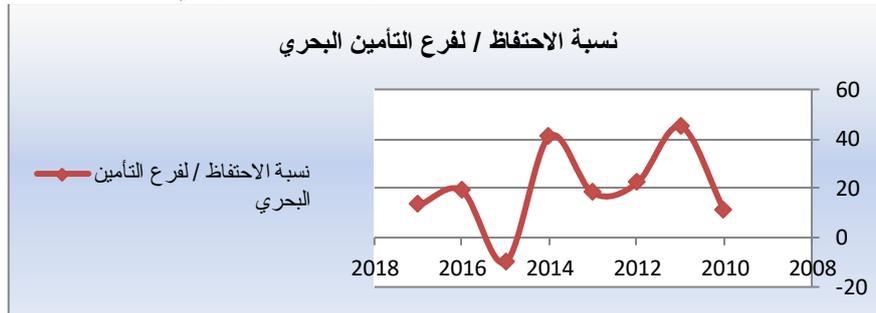
الاحتفاظ = صافي أقساط التأمين / إجمالي أقساط التأمين = % كما موضح في الجدول (١)

صافي الأقساط هي إجمالي الأقساط مطروحاً منها أقساط إعادة التأمين

جدول (١) مؤشر قياس صافي أقساط التأمين إلى إجمالي أقساط التأمين البحري لفرع التأمين البحري/ الكلي (المبالغ بالآلاف الدينانير)

السنة	إجمالي أقساط التأمين البحري (١)	إجمالي أقساط إعادة التأمين البحري (٢)	صافي أقساط التأمين البحري (٣)	معدل الاحتفاظ %
٢٠١٠	١٠٤٠٦٨٢٤	٩٢٣٧٧٦٤	١١٦٩٠٦٠	١١
٢٠١١	١٩٠٨١٥٤٣	١٠٥٧٠٦٧٥	٨٥١٠٨٦٨	٤٥
٢٠١٢	٢٠٤٢٨٦٣١	١٥٨٨٥٤٤٧	٤٥٤٣١٨٤	٢٢
٢٠١٣	١٧٩٧٣٠٠٣	١٤٧٠٢٨٨٣	٣٢٧٠١٢٠	١٨
٢٠١٤	٢٠٨٩٠٥٩٥	١٢٣٥١٥٩٣	٨٥٣٩٠٠٢	٤١
٢٠١٥	١٦٤١٢١٤٤	١٨١٢٦٧٤٠	١٧١٤٥٩٦-	١٠-
٢٠١٦	١٨٥٥٣٠٢٢	١٥٠١٦٤١٦	٣٥٣٦٦٠٦	١٩
٢٠١٧	١٧٥٥٤٧٧٢	١٥٣٤٥٢٨٤	٢٢٠٩٤٨٨	١٣
الإجمالي	١٤١٣٠٠٥٣٤	١١١٢٣٦٨٠٢	٣٠٠٦٣٧٣٢	٢١

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية لفرع التأمين البحري في شركة التأمين الوطنية



الشكل (٢) نسبة الاحتفاظ لفرع التأمين البحري في شركة التأمين الوطنية

المصدر: أعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (١)

من الجدول (١) والرسم البياني أعلاه (٢) نجد نسبة الاحتفاظ لسنة ٢٠١٠ بلغت ١١% لكون صافي أقساط التأمين (١١٦٩٠٦٠) ألف دينار إلى إجمالي أقساط التأمين البحري (١٠٤٠٦٨٢٤) ألف دينار، وفي سنة ٢٠١١ بلغت النسبة ٤٥% لكون صافي أقساط التأمين (٨٥١٠٨٦٨) ألف دينار إلى إجمالي أقساط التأمين البحري (١٩٠٨١٥٤٣) ألف دينار وفي سنة ٢٠١٢ بلغت النسبة ٢٢% لكون صافي أقساط التأمين (٤٥٤٣١٨٤) ألف دينار إلى إجمالي أقساط التأمين البحري (٢٠٤٢٨٦٣١) ألف دينار ثم استمرت وبنسق ثابت حيث بلغت النسبة في سنة ٢٠١٣ مقدار ١٨% لكون صافي أقساط التأمين (٣٢٧٠١٢٠) ألف دينار إلى إجمالي أقساط التأمين البحري (١٧٩٧٣٠٠٣) ألف دينار في سنة ٢٠١٤ بلغت النسبة ٤١% لكون صافي أقساط التأمين (٨٥٣٩٠٠٢) ألف دينار إلى إجمالي أقساط التأمين البحري (٢٠٨٩٠٥٩٥) ألف دينار ثم انخفضت وبشكل كبير إذ بلغت سنة ٢٠١٥ نسبة ١٠- لكون صافي أقساط التأمين (١٧١٤٥٩٦-) ألف دينار إلى إجمالي أقساط التأمين البحري (١٦٤١٢١٤٤) ألف دينار ثم ارتفعت وبلغت النسبة ١٩% في سنة ٢٠١٦ لكون صافي أقساط التأمين (٣٥٣٦٦٠٦) ألف دينار إلى إجمالي أقساط التأمين البحري (١٨٥٥٣٠٢٢) ألف دينار وبلغت سنة ٢٠١٧ نسبة ١٣% لكون صافي أقساط التأمين (٢٢٠٩٤٨٨) ألف دينار إلى إجمالي أقساط التأمين البحري (١٧٥٥٤٧٧٢) ألف دينار. ومن خلال ملاحظة النسب الواردة أعلاه أن نسب الاحتفاظ لفرع التأمين البحري كانت منخفضة جدا خلال سنوات البحث إذ بلغت أعلى نسبة في سنة ٢٠١١، أما متوسط معدل الاحتفاظ لسنوات

مخاطر إعادة التأمين وانعكاسها على الأداء المالي لشركة التأمين الوطنية

بحث تطبيقي في فرع التأمين البحري

البحث هو ٢١% وهي نسبة منخفضة جداً، وهذا يشير إلى عدم قدرة الشركة من إدارة أخطار فرع التأمين البحري وزيادة طاقتها الاستيعابية وقد يعزى ذلك إلى قلة خبرتها الفنية في هذا المجال وهذا ممكن أن يؤثر سلباً وبشكل طردي على الفائض المالي للشركة وبالتالي إلى زيادة تعرضها لمخاطر إعادة التأمين.

٣-١-٢ مقارنة صافي مطالبات التأمين البحري إلى صافي أقساط التأمين البحري

تم إجراء مقارنة واحتساب لمعدل الخسارة لفرع التأمين البحري، وفيما يأتي معدل الخسارة لفرع التأمين البحري للمدة من ٢٠١٠ - ٢٠١٧ وكما موضحة في الجدول (٢)

جدول (٢) مقارنة صافي مطالبات التأمين البحري إلى صافي أقساط التأمين البحري المبالغ بآلاف الدنانير

السنة	صافي أقساط التأمين البحري/دينار (١)	صافي مطالبات التأمين البحري/دينار (٢)	معدل الخسارة % ١/٢
٢٠١٠	١١٦٩.٦٠	٣٥١٨٦	٣
٢٠١١	٨٥١.٠٨٦٨	١٢٧.٠٠٣	١
٢٠١٢	٤٥٤٣١٨٤	١٤٥٢٩٨٥	٣٢
٢٠١٣	٣٢٧.١٢٠	٢٣٥٨٧.٣	٧٢
٢٠١٤	٨٥٣٩.٠٠٢	٥٣١٧٣٥	٦
٢٠١٥	١٧١٤٥٩٦-	٤٢٤٤١٢-	٢٥
٢٠١٦	٣٥٣٦٦.٦	٣٨٤٢٦٢	١١
٢٠١٧	٢٢.٩٤٨٨	٧٦١٢٩	٣
الإجمالي	٣.٠٦٣٧٣٢	٤٥٤١٥٩١	١٥

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى البيانات المالية لفرع التأمين البحري في شركة التأمين الوطنية

أظهرت نتائج تحليل بيانات شركة التأمين الوطنية لفرع التأمين البحري من الجدول (٢) أن معدل الخسارة متأرجح زيادة ونقصان خلال فترة البحث بين نسبة ١% و ٧٢%. أما متوسط معدل الخسارة لثمان سنوات محل البحث فقد كانت نسبة ١٥% وهذا يشير إلى قلة نسبة صافي مطالبات التأمين البحري إلى نسبة صافي أقساط التأمين البحري الكلي مما يدل على أن فرع التأمين البحري من الفروع التأمينية ذات الخسائر القليلة مما يتطلب ضرورة إعادة نظر الشركة بسياساتها الاحتياطية والى تقليل نسبة الإعادة إلى الحد المناسب.

٣-٢ تحليل معدل الفائض المالي لفرع التأمين البحري في شركة التأمين الوطنية

تبين هذه الفقرة تحليل مؤشر فائض النشاط-التأميني- المالي/المتغير تابع الذي تم اعتماده في البحث و لفرع التأمين البحري. تم الاعتماد على هذا المؤشر لتحديد وقياس مدى تأثير الفائض المالي بعمليات إعادة التأمين في شركة التأمين الوطنية و لفرع التأمين البحري للمدة من (٢٠١٠ - ٢٠١٧).

❖ (فائض النشاط التأميني/المالي): أن القدرة الاكتتابية الاستيعابية لشركة التأمين تبدأ بتحديد القدرة المالية للشركة على الاكتتاب فإذا كان لدى شركة التأمين مستوى غير كاف من الأرباح او الفائض سيصبح احتياطي التعويضات أيضا غير كاف، وربما يعوق ذلك قدرة الشركة على قبول أخطار جديدة فكلما زادت نسبة الفائض كلما دل ذلك على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وفق تواريخ استحقاقهم، وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن ١٥٠%، ونقصانها يدل على عدم مقدرة شركة التأمين تغطية الأموال المعرضة للأخطار، وتحسب هذه النسبة كما يأتي:

معدل فائض نشاط التأمين = فائض نشاط - التأمين - المالي / صافي الأقساط المكتتبة % وكما موضح في الجدول (٣)

جدول (٣) مؤشر قياس إجمالي الفائض -التأميني- المالي إلى صافي أقساط التأمين المكتتبة لفرع التأمين البحري

(المبالغ بآلاف الدنانير)

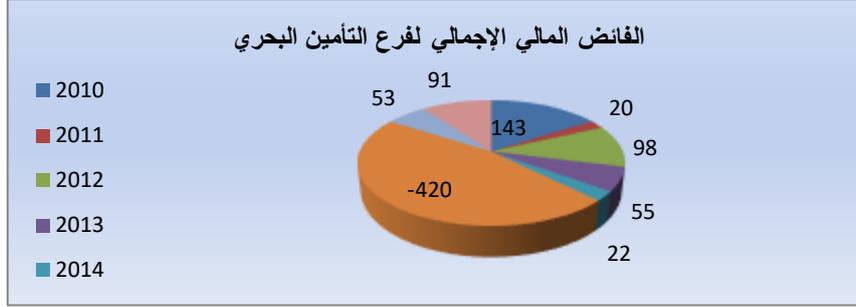
السنة	صافي الأقساط المكتتبة (١)	فائض النشاط التأميني/المالي (١)	معدل فائض النشاط التأميني % ١/٢
٢٠١٠	١١٦٩.٦٠	١٦٧٣٩٢٤	١٤٣

مخاطر إعادة التأمين وانعكاسها على الأداء المالي لشركة التأمين الوطنية

بحث تطبيقي في فرع التأمين البحري

٢٠	١٧٠٣٧٣٤	٨٥١٠٨٦٧	٢٠١١
٩٨	٤٤٣٦٥٩٢	٤٥٤٣١٨٤	٢٠١٢
٥٥	١٨١٤٠٩٩	٣٢٧٠١٢٠	٢٠١٣
٢٢	١٨٦٣٣٨٣	٨٥٣٩٠٠٢	٢٠١٤
٤٢٠-	٧١٩٥٨٢٨	١٧١٤٥٩٦-	٢٠١٥
٥٣	١٨٩٠١٤٠	٣٥٣٦٦٠٦	٢٠١٦
٩١	٢٠١٩٤٦٠	٢٢٠٩٤٨٨	٢٠١٧
٧٥	٢٢٥٩٧١٦٠	٣٠٠٦٣٧٣٢	الإجمالي

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية لفرع التأمين البحري في شركة التأمين الوطنية



الشكل (٣) معدل الفائض المالي الإجمالي لفرع التأمين البحري

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (٣)

من الجدول (٣) والرسم البياني أعلاه (٣) نجد النسبة سنة ٢٠١٠ بلغت النسبة ١٤٣% لكون فائض النشاط (١٦٧٣٩٢٤) ألف دينار إلى صافي أقساط التأمين (١١٦٩٠٦٠) ألف دينار، وفي سنة ٢٠١١ انخفضت إذ بلغت النسبة ٢٠% لكون فائض النشاط التأميني (١٧٠٣٧٣٤) ألف دينار إلى صافي أقساط التأمين البحري (٨٥١٠٨٦٨) ألف دينار وفي سنة ٢٠١٢ بلغت ٩٨% لكون فائض النشاط التأميني (٤٤٣٦٥٩٢) ألف دينار إلى صافي أقساط التأمين البحري (٣٢٧٠١٢٠) ألف دينار ثم استمرت وبنسق ثابت حيث بلغت النسبة في سنة ٢٠١٣ مقدار ٥٥% لكون فائض النشاط التأميني (١٨١٤٠٩٩) ألف دينار إلى صافي أقساط التأمين البحري (٣٢٧٠١٢٠) ألف دينار بعدها أخذت بالانخفاض في سنة ٢٠١٤ لتصل ٢٢% لكون فائض النشاط التأميني (١٨٦٣٣٨٣) ألف دينار إلى صافي أقساط التأمين البحري (٨٥٣٩٠٠٢) ألف دينار بعدها انخفضت بشكل كبير إذ بلغت سنة ٢٠١٥ نسبة ٤٢٠-% لكون فائض النشاط التأميني (٧١٩٥٨٢٨) ألف دينار إلى صافي أقساط التأمين البحري (-) ١٧١٤٥٩٦ ألف دينار وفي سنة ٢٠١٦ بلغت ٥٣% لكون فائض النشاط التأميني (١٨٩٠١٤٠) ألف دينار إلى صافي أقساط التأمين البحري (٣٥٣٦٦٠٦) ألف دينار كما وبلغت سنة ٢٠١٧ نسبة ٩١% لكون فائض النشاط التأميني (٢٠١٩٤٦٠) ألف دينار إلى صافي أقساط التأمين البحري (٢٢٠٩٤٨٨) ألف دينار. ومن خلال ملاحظة النسب الواردة أعلاه أن نسبة فائض النشاط لفرع التأمين البحري كانت متراجعة خلال فترة البحث وزيادة ونقصان إذ بلغت أعلى نسبة في سنة ٢٠١٠ بينما كان متوسط النسبة ٧٥% وهي نسبة متوسطة وقل من ١٥٠% مما يتطلب إعادة النظر بأنواع اتفاقيات إعادة التأمين وشروطها وأسعارها بما يحقق زيادة بالفائض المالي للشركة.

٣-٣ اختبار فرضية التأثير بين متغيرات البحث

تسعى هذه الفقرة إلى اختبار فرضيات البحث المتعلقة بقياس أثر المتغيرات الرئيسية والفرعية في المتغير التابع الرئيسي باستعمال نموذج الانحدار الخطي البسيط وقد تم معالجة بيانات هذا البحث باستخدام البرنامج الإحصائي المعروف باسم الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS.V20) (Statistical Package For Social Sciences) ولأجل ذلك فقد وضعت فرضية البحث لتحليل علاقة التأثير بين المتغير التوضيحي (X) والمتغير التابع (Y) حيث كانت تنص على انه:

توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر نسبه الاحتفاظ في مؤشر معدل فائض النشاط التأميني/المالي ضمن (كشف فرع

تأمين بحري) عند مستوى معنوية 0.05

مخاطر إعادة التأمين وانعكاسها على الأداء المالي لشركة التأمين الوطنية

بحث تطبيقي في فرع التأمين البحري

جدول (٤) نتائج قيم المعاملات المستخدمة في قياس تأثير نسبة الاحتفاظ في الفائض المالي

المعاملات	الحد الثابت A	معلمة الانحدار B	قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R2	القيمة الاحتمالية	المعنوية	X	Y
دالة معنوياً	١,٠١١-	٣,١١٤	٧,١٥٤	٠,٤٢١	٠,٠٤١		نسبة الاحتفاظ	معدل الفائض التأميني/المالي

المصدر: أعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

أ- أن قيمة مربع معامل التحديد بلغت (٠,٤٢١) أي أن المتغير المستقل نسبة الاحتفاظ يفسر ما نسبته ٤٢% من بيانات المتغير المعتمد معدل الفائض النشاط التأميني/المالي.

ب- أن قيمة F الحسابية كانت (٧,١٥٤) والقيمة الاحتمالية للاختبار هي (٠,٠٤١) وهي أصغر من مستوى الدلالة (٠,٠٠٥) أي أن نتيجة الاختبار معنوية أي أن نموذج الانحدار معنوي ودال إحصائياً. كما بلغت قيمة الحد الثابت (١,٠١١-) وبلغت معلمة الانحدار لنسبة الاحتفاظ (٣,١١٤)

ت- مما سبق تبين قبول فرضية البحث أي يوجد علاقة تأثير لمتغير نسبة الاحتفاظ في معدل فائض النشاط التأميني/المالي. وإن معادلة الانحدار هي كالآتي:

$$Y = \alpha + \beta x$$

$$\text{معدل الفائض المالي} = ١,٠١١ - + ٣,١١٤ (\text{نسبة الاحتفاظ})$$

٤- الاستنتاجات والتوصيات

١-٤ الاستنتاجات

١- أن صناعة إعادة التأمين هي صناعة عالمية لها طابع دولي تقتضي التعاون بين مختلف شركات التأمين وإعادة التأمين سواء أكان ذلك على شكل إعادة تأمين أو إعادة تأمين إذ تعمل على توزيع عبء الخطر على شركات التأمين وإعادة التأمين في مختلف دول العالم.

٢- تقوم شركات التأمين في كل سنة بتجديد اتفاقياتها وتوزيعها استناداً إلى شروط شركات إعادة التأمين والتي بدأت تعاني من صعوبات لتحقيق توازنها المالية وذلك نتيجة الأوضاع التي عرفها سوق إعادة التأمين العالمي ولاسيما بالسنوات الأخيرة وأهمها إحداث ١١ سبتمبر لسنة ٢٠٠١ وموجة التمركز ومضاعفة العروض وهذا كله انعكس على وضعية الشركات المسندة والتي بدأت تتعرض وبالدرجة الأولى إلى التشدد بالعروض والمغالاة بالأسعار ونتيجة لذلك بدأ توجه جدي نحو الطرق البديلة لإعادة التأمين التقليدية في نقل الأخطار من قبل العديد من الدول العربية.

٣- أظهرت نتائج تحليل البيانات المالية للشركة موضوع البحث انخفاض كبير في مؤشر نسبة الاحتفاظ لفرع التأمين البحري إذ تتنازل شركة التأمين الوطنية عن أكثر من نصف الأقساط المحصلة وهذا يؤكد أن شركة التأمين مجرد وسيط بين المؤمن لهم وشركات إعادة التأمين وبالتالي تأثيره السلبي على الفائض المالي للشركة.

٤- بينت نتائج تحليل البيانات المالية لشركة التأمين الوطنية أن معدل الخسارة لفرع التأمين البحري كانت منخفضة جدا خلال سنوات البحث، وهذا يشير إلى عدم تناسب بين أقساط إعادة التأمين الصادرة وبين حصة المعيد من المطالبات بسبب قلة الخسارة لفرع التأمين البحري في شركة التأمين الوطنية.

٥- أن الاختيار والتصميم المناسب لبرامج إعادة التأمين بما يتلاءم مع حجم أعمال الشركة وطبيعة أخطارها بالإضافة إلى مركزها المالي من شأنه أن يؤثر تأثيراً كبيراً في الفائض المالي سلباً أو إيجاباً، ويعتمد ذلك بشكل رئيسي على مدى خبرة إدارة الشركة في هذا الشأن من حيث، اختيار نوع شركة إعادة التأمين ذات التصنيف الجيد، وسعر الإعادة، وآلية اتفاقيات إعادة التأمين.

٦- سجلت نتائج تحليل البيانات المالية إلى انخفاض كبير في معدل الفائض المالي لفرع التأمين البحري ولسنوات البحث الثمانية مما يؤثر على قدرة الشركة بالوفاء بالتزاماتها اتجاه المؤمن لهم وانعكاس ذلك بشكل سلبي على سمعة الشركة وثقة المؤمن لهم بها.

- في ضوء الاستنتاجات السابقة يورد البحث جملة من التوصيات التي يمكن الاستفادة منها في مجال إعادة التأمين وزيادة نسب الاحتفاظ بما يساهم في زيادة الوفورات والفوائض المالية لشركة التأمين الوطنية وعلى النحو الآتي:
- ١- العمل على القيام بمبادرات ودعم لسياسة التأمين المشترك مع شركات تأمين محلية تخص الأخطار التي تتصف بكونها أكثر أهمية كأخطار الطيران أو النقل الجوي حيث أن تطبيقها سيساعد برفع الطاقة الاستيعابية في الداخل وتقليل الاعتماد على إعادة التأمين بما يساهم في زيادة الفوائض المالية للشركة، والعمل على إلزام شركة التأمين الوطنية بإعادة تأمين جزء من عملياتها لدى شركة إعادة التأمين العراقية وذلك لضمان تسديد التعويضات وللمحافظة على العملات الصعبة من التسرب خارج البلاد.
 - ٢- زيادة الاحتفاظ به محلياً في فرع التأمين البحري وبما يتلاءم مع سعة اتفاقية إعادة التأمين البحري في السوق المحلي وذلك من خلال عرض الشركة على الشركات المحلية الأخرى ما يزيد عن حدود احتفاظها لكي تحصل كل شركة من شركات التأمين في السوق العراقي على ما تستطيع قبوله من حصص وذلك قبل عرض الحصص على معيدي التأمين.
 - ٣- يجب على شركة التأمين الوطنية أن تضع برامج إعادة التأمين المناسبة مع مراعاة سجلها التاريخي مثل تجربة الخسارة للسنوات السابقة وحجم الأخطار وتواتر الخسائر لكي تحصل على أسعار وشروط أفضل لعمليات الإعادة.
 - ٤- الاهتمام بزيادة رأس مال الشركة وتحفيزه ليكون داعم أو إضافة للاحتياجات لكي يساعد على تقوية المركز المالي للشركة لكي يساعدها من زيادة نسبة الاحتفاظ.
 - ٥- أظهرت نتائج تحليل البيانات المالية للشركة موضوع البحث قلة نسبة صافي مطالبات التأمين البحري إلى نسبة صافي أقساط التأمين البحري أي أن معدل الخسارة لفرع التأمين البحري منخفض جداً، وهذا يؤكد ضرورة تقليل نسبة إعادة التأمين إلى الحد المناسب.

المصادر والمراجع

أولاً: التقارير المالية

١. التقارير السنوية الخاصة بشركة التأمين الوطنية . للسنوات (٢٠١٧.٢٠١٠).
٢. الحسابات الختامية لشركة التأمين الوطنية . بغداد للسنوات (٢٠١٧ - ٢٠١٠).
٣. الكشوفات والتحليل المالية الخاصة بشركة التأمين الوطنية للسنوات (٢٠١٧-٢٠١٠)

ثانياً: المصادر العربية:

١. الكتب:

- ١- ابو الهيجاء، لؤي ماجد ذيب، "التأمين ضد حوادث السيارات"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤.
- ٢-احمد، مصطفى عبد الغني، محمد، ناهد عبد الحميد، "التأمينات التجارية والاجتماعية"، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، ٢٠١٤.
- ٣- الخطيب، محمد محمود، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة"، دار الحامد للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.
- ٤- السيفو، وليد إسماعيل، عيد احمد أبو بكر، "إدارة الخطر والتأمين"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن- عمان، الطبعة العربية، ٢٠٠٩.
- ٥- طعيمة، سناء محمد، "التحليل المالي في شركات التأمين وإعادة التأمين لغرض قياس الأداء" بدون ناشر، ٢٠٠٥.
- ٦-عريقات، محمد حربي، سعيد جمعة عقل "التأمين وإدارة الخطر: النظرية والتطبيق"، دار وائل، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨.
- ٧- القضماني، عادل "إعادة التأمين"، منشورات جامعة دمشق كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٦.
- ٨- المصري، محمد رفيق، "إدارة الخطر والتأمين (المنظور النظري والعملي)"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.
- ٩- المعهد المالي، "مدخل إلى أساسيات التأمين"، الرياض- المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٦

١٠- مهدي، إبراهيم محمد، "التأمين ورياضياته (الخطر والتأمين)"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع (جمهورية مصر العربية المنصورة)، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.

١١- الهلباوي، عبد الله توفيق، "إعادة التأمين"، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، جامعة حلوان، ٢٠٠٢.

٢. البحوث والدراسات:

١- حسن، مهدي، "الإفصاح المحاسبي عن مخاطر محفظة التأمين وأثره على سياسات التأمين المستقبلية-بحث تطبيقي في شركة التأمين الوطنية"، بحث مقدم للمعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية لنيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في التأمين، جامعة بغداد، ٢٠١٧.

٢- الحمصي، حنان البريجاوي، "توزيع الفائض التأميني وأثره على التوسع في الخدمات التأمينية الإسلامية"، متطلبات نيل درجة الماجستير في المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق، ٢٠٠٨.

٣- داود، احمد عدنان سلمان، "تقويم الأداء المالي باستخدام الحاسوب"، أطروحة دكتورا، جامعة بغداد، المعهد العالي للمحاسبين القانونيين، ٢٠١٠.

٤- الذنبيات، نواف سماح محمد، "أثر الاداء المالي للشركات المدرجة في بورصة عمان على اراء مدقي الحسابات الخارجيين في الاردن-دراسة تحليلية-"، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١١.

٥- رحومة، عادل، "دور المراجعة الداخلية في تحسين الاداء المالي لشركات التأمين/ دراسة حالة لشركة الجزائرية للتأمينات"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة العربي بن مهدي-ام البواقي-، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، ٢٠١٦.

٦- رمضان، مجتبي هاشم، "أثر إعادة التأمين على الاقتصاد القومي"، رسالة دكتورا غير منشورة، جامعة النيلين، السودان، ٢٠١١.

٧- زمران، كريم "دراسة تحليلية وتنبؤية لمعدلات الخسارة في شركات التأمينات -دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT بقسنطينة منذر ١٩٩٥"، أطروحة دكتوراه علوم اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر-بسكرة- الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٥.

٨- زهور، ميلود عويدات، "تقييم الأداء المالي لشركات التأمين/دراسة حالة شركة سلامة لتأمينات الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة الجيلاوي بو نعامة بخميس مليانة-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر، ٢٠١٥.

٩- سامية، معزوز، "قرار إعادة التأمين-دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري-قسنطينة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ٢٠٠٦.

١٠- سفيان، نبيوع، "استثمار الفوائض المالية لشركات التأمين في بورصة الجزائر دراسة حالة: شركة اليانس للتأمين للفترة ٢٠١١-٢٠١٣"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع علوم مالية ومحاسبية، ٢٠١٥.

١١- عبد العزيز، برعي عثمان الشريف، "تقويم أثر إعادة التأمين على إدارة الأخطار المكتتبه لدى شركات التأمين المباشر دراسة تطبيقية على شركة التأمين الإسلامية في السودان للفترة (٢٠٠٥-٢٠١٤)"، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التأمين، جامعة الرباط الوطني، ٢٠١٦.

١٢- عبيد، محمد عبد العزيز الصافي، "تقييم أثر اتفاقيات إعادة التأمين في الأداء الفني لشركات التأمين المباشر-دراسة للتأمين البحري بضائع في السودان"، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه الفلسفة في التأمين، جامعة السودان، ٢٠١٦.

١٣- ألعبيبي، علي عبد الواحد، "تقييم اداء المؤسسة المصرفية باستخدام مدخل القياس الكمي"، بحث مقدم لنيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير تخصص مصارف، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، ٢٠١٣.

١٤- نوفل، موسى، "تقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن باستخدام معدل العائد للفترة (١٩٩١-٢٠٠٠)"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة البيت الفرق، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ٢٠٠٢.

١٥- يوسف، سهى عواد، "اثر البيئة الخارجية الخاصة في تحقيق الفوائض المالية-بحث تطبيقي في شركة التأمين الوطنية"، بحث مقدم لنيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية فرع التأمين، ٢٠١٩.

٣. الدورات والمؤتمرات والملتقيات:

- ١- ابو الفضل، ماهر، عبد النبي، مروة، الشاذلي، "معدل الاحتفاظ للخلف"، جريدة المال، نوفمبر، ٢٠١٥.
- ٢- حسان، حساني، مريم، حسناوي، "الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في الشركات التأمينية إشارة إلى التجربة الجزائرية"، جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية، المؤتمر العلمي الدولي التاسع، ٦-٧ نيسان، ٢٠١٦.
- ٣- عبد الرحمن، محمد زكي، "استقلالية إعادة التأمين"، نشرة رسالة التأمين-الأردن، العدد الأول، نيسان، ٢٠٠٨.
- ٤- عبد الغني، دادن "قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية"، جامعة ورقلة، مجلة الباحث، عدد ٤، ٢٠٠٦.
- ٥- منصور، طاهر وشحدة، حسين، "استراتيجية التنوع والأداء المالي دراسة ميدانية في منشأة عراقية"، دراسات العلوم الإدارية، المجلد ٣٠، العدد ٢، ٢٠٠٣.
- ٦- يمنية، عثمانى، زهراء، حديوش، "تسيير مخاطر التأمين"، تقرير تربص، المركز الجامعي العقيد آكلي محتد اولحاج-البويرة، معهد العلوم الاقتصادية، ٢٠١٠.

ثالثاً: المصادر الأجنبية

1. Bahri, Syamsu, Ferdinand D. Saragih, Bernardus Y. Nugroho, " **The Insurer Factors and the Determination of Retention to Improve the Performance of Insurance Companies in Indonesian Insurance Industry**", serials, Vol 15, Num 7, 2017.
2. Blondeau, Jacques et Christian Partrat", **La réassurance: approche technique**, Economica", Paris, 2003.
3. ESRB, "**Systemic risks of reinsurers**", Annex 4, Report on systemic risks in the EU insurance sector / December 2015.
4. IAIS, "**On Solvency, Solvency Assessment and Actuarial Issues**", Committee on solvency and actuarial issues, March 2000.
5. IAIS, "**Reinsurance and Financial Stability**", International Association of Insurance Supervisors c/o Bank for International Settlements CH-4002 Basel Switzerland, July 2012.
6. John Wiley & Sons, Ltd, **Alternative risk transfer, integrated risk management through insurance, reinsurance and the capital markets**, Erik Banks, 2004.
7. MM Mousa, LAbdel raheem, "**The Effect of Inflation and Exchange Rates on Reinsurance, Solvency and Capital of Non-Life Insurance Companies**", Research Paper Cairo University International Conference for Business Sciences, Cairo University Faculty of commerce Mathematics and insurance Department, 2017
8. SABOLOVIČ, Mojmír, "**Iva ŽIVĚLOVÁ a Gabriela CHMELÍKOVÁ. Moderní přístupy a techniky ekonomické analýzy podniku**". Vyd. 1. Brno: Akademické nakladatelství CERM, 2011. ISBN 978-80-7204-771-0.
9. SwissRe, Patrizha Baur, Antoinette Breutel, "**Understanding reinsurance: How reinsurers create value and manage risk**", Economic Research & Consulting, 2004.